

Distr.: General
31 July 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه موجزا من إعداد الرئيس، قامت البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة بتجميعها، على سبيل المجاملة، بحيث تشكل ملخصا للأفكار التي عبّر عنها المشاركون في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن موضوع ”فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتصدي لها“ (انظر المرفق).

ونأمل أن يشكل الموجز مصدرا لإلهام ودعم جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ ومعالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أولوف سكوغ
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

موجز من إعداد الرئيس عن المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن موضوع "فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتصدي لها"

المقدمة

قامت السويد، بصفتها رئيسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، بتنظيم المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن موضوع "فهم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتصدي لها". وترأست الجلسة وزيرة خارجية السويد ورئيسة مجلس الأمن، مارغوت فالستروم. واستمع المجلس إلى إحاطات أدلى بها كل من أمينة محمد، نائبة الأمين العام، وحسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق، وهندو إبراهيم، ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ. وإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن، أخذ ممثلو ناورو، وملديف، وترينيداد وتوباغو، والسودان الكلمة وفقا للمادة ٣٧، وهم يمثلون مجموعات البلدان المتضررة.

وكانت هذه المرة الثالثة التي ينظر فيها مجلس الأمن في جوانب السلام والأمن المتصلة بتغير المناخ. وقد نُظِّمَت مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٧ تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونُظِّمَت مناقشة مفتوحة أخرى بشأن أثر تغير المناخ في عام ٢٠١١ تحت رئاسة ألمانيا. وإلى جانب المناقشة المفتوحة الثانية، اعتمد مجلس الأمن بيانا لرئيس المجلس (S/PRST/2011/15) أعرب فيه عن قلقه "إزاء احتمال أن تزيد الآثار الضارة لتغير المناخ، في الأجل الطويل، من تفاقم بعض التهديدات القائمة المحدقة بالسلام والأمن الدوليين"، وأشار إلى أهمية إدراج التداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ في إطار تحليل النزاعات في تقارير الأمين العام، "عندما تشكل هذه المسائل دوافع لنشوب النزاعات أو تطرح تحديا لتنفيذ ولايات المجلس أو تهدد عملية توطيد السلام". وفي سنتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تزايد اعتراف المجلس بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية على الاستقرار في سياقات قطرية وإقليمية محددة، من بينها منطقة حوض بحيرة تشاد (القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧))، والصومال (القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨))، وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2018/3)، ومالي (القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨))، ودارفور (القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)). وفي عدد من تلك السياقات، أكد المجلس على ضرورة إجراء تقييمات وافية للمخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر.

وكانت المناقشة التي أجريت في ١١ تموز/يوليه تهدف إلى التفكير في كيف يمكن للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ أن تؤثر على استقرار وأمن بلدان ومناطق معينة وفي التوصل إلى فهم مشترك للمخاطر القائمة. وقد أتاحت المناقشة فرصة أيضا للتفكير وإمعان النظر في ما قام به المجلس من أجل معالجة هذه المسائل وفي الأشياء الأخرى التي يتعين القيام بها لكي يتمكن المجلس من تقييم ومواجهة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ بصورة أكثر فعالية في المستقبل. وبعد الإقرار بأن المسؤولية الرئيسية عن التصدي لتغير المناخ تندرج بوضوح ضمن ولاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى، انصب تركيز المناقشة حصرا على التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

وهذه الورقة غير الرسمية، التي قامت البعثة الدائمة للسويد بتجميعها على سبيل المجاملة، هي عبارة عن موجز لمختلف الأفكار التي عبّر عنها المشاركون خلال المناقشة المفتوحة. وهي لا تعكس تأييدا للمقترحات أو المضامين التي قدمتها أي دولة من الدول الأعضاء أو أي مشارك. وستُعَمَّم الورقة على جميع أعضاء مجلس الأمن.

الإحاطات

أشارت نائبة الأمين العام، في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن، إلى أن تغير المناخ يشكل تهديدا حقيقيا وهو يتقدم بخطى حثيثة، وأكدت أنه يرتبط ارتباطا وثيقا ببعض التحديات الأمنية الأكثر إلحاحا في الوقت الحاضر. وشددت على أن أشد الفئات ضعفا وتهميشا من السكان في العالم تواجه أكثر التهديدات جسامة.

وفي سياق الإشارة إلى الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد، ذكرت نائبة الأمين العام العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والنزاعات. ونصحت باعتبار تقييمات المخاطر الأمنية للمناخ والإبلاغ عنها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية بمثابة إنذار مبكر لمنع نشوب النزاعات قائلا: "يجب أن نفهم أن تغير المناخ هو مسألة واحدة في شبكة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع وإلى تفاقمه". وعلاوة على ذلك، وصفت أثر تغير المناخ بأنه عامل مضاعف للمخاطر لأنه يتسبب في نشأة ضغوط إضافية فضلا عن الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة.

وأطلعت نائبة الأمين العام مجلس الأمن على آخر المستجدات المتعلقة ببعض الجهود الجارية للتصدي لمخاطر المناخ، وأكدت أن "منظومة الأمم المتحدة تنظر بجدية إلى مسؤوليتها عن تقديم تحليل متكامل إلى مجلس الأمن عندما يناقش هذه المسائل". وأعربت عن تصميمها على حشد قدرات الأمم المتحدة بشكل تام من أجل تحسين فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وتحسين التصدي لها على جميع المستويات. ولهذه الغرض، تعمل الأمانة العامة على تعزيز تقييمات المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ واستراتيجيات إدارتها. وقالت نائبة الأمين العام: "نحن نواصل تعزيز قدرتنا على فهم أثر تغير المناخ على الأمن، ودمج النتائج التي نتوصل إليها في علميات التقييم والتخطيط، فضلا عن تنسيق الجهود بين كيانات المنظومة بطريقة أفضل". وفي هذا الصدد، أشارت إلى التقرير المقبل عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل باعتباره مثالا عن التقارير التي تعرض الصلة بين المناخ والأمن. وعلاوة على ذلك، أشارت نائبة الأمين العام إلى أهمية وضع المرأة والشباب في صميم الجهود المبذولة لأن النساء قد تضررن من آثار تغير المناخ أكثر من غيرهن. وعلى الصعيد الدولي، بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور من خلال تيسير تنسيق الأطر المتعلقة بالمناخ وضمان تكاملها. وقالت نائبة الأمين العام إنها تعول على أن يؤدي مجلس الأمن دوره.

أما حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في العراق، فقد وصف المناقشة بأنها تعكس ارتفاعا بالمسؤولية الدولية إزاء التحديات الجديدة والناشئة. وأكد أن التأثير المركب لتداعيات تغير المناخ، بما في ذلك انخفاض هطول الأمطار والثلوج، قد تسبب في التصحر وفي تقلص الغطاء الأخضر، وارتفاع معدلات درجات الحرارة، إلى جانب خفض إنتاجية الأراضي في العراق. وأكد أن تغير المناخ واستنزاف المياه يقضيان على خصوبة التربة ويتسببان في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤدي إلى نزوح سكان الريف.

وتكلمت السيدة إبراهيم باسم المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، وحث مجلس الأمن على التصدي لتغير المناخ باعتباره أحد المخاطر الأمنية. وذكرت أن ٩٠ في المائة من اقتصاد منطقة الساحل يعتمد على الزراعة والرعي، ووصفت كيفية تأثير موجات الحرارة والجفاف مباشرة على حياة الناس. وأضافت قائلة إن الجماعات الإرهابية تستغل تزايد الفقر لتجنيد الشباب.

التهديدات المرتبطة بالمناخ المحدقة بالسلام والأمن

أشار عدد من أعضاء المجلس إلى كيف أن آثار تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة أدت إلى تفاقم المخاطر والتهديدات الأخرى وزادت من تعقيدتها وحدتها. وُصف تغير المناخ بأنه "عامل مضاعف للمخاطر" وعامل حقيقي يشكل تهديدا بالفعل للبقاء ولسبل كسب العيش في جميع أنحاء العالم.

وبينما جرت الإشارة إلى أن الآثار الضارة لتغير المناخ لا تؤدي دائما إلى نشوب نزاعات، فقد ذكرت أغلبية واضحة من أعضاء المجلس أن تغير المناخ يحمل في طياته طائفة من العواقب المباشرة وغير المباشرة التي تحدد ملامح المشهد الأمني. وهو يتسبب في تقلص الموارد المتاحة، مما قد يؤدي إلى زيادة التنافس والتوترات المثيرة للأخطار، بما فيها النزاعات عبر الحدود. ولوحظ أن الجفاف وشح المياه قد يؤديان إلى تفاقم التغيرات الديمغرافية والنزوح وانعدام الأمن الغذائي. وذكر أن زيادة التنافس على الموارد الشحيحة ستشكل تحديا إضافيا أمام قدرة المؤسسات وهيكل الحوكمة على الصمود.

ولاحظ عدد من أعضاء المجلس أن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر الناجم عن تغير المناخ. وفي بعض المناطق، أصبح تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وأدى في حالات أخرى إلى فقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي، وأثر في كثير من الأحيان على المجتمعات المحلية الضعيفة أصلا.

وأشار عدة متكلمين إلى الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد باعتبارها مثالا على كيف يمكن لآثار تغير المناخ أن تنشئ تربة خصبة للجماعات المتطرفة التي تستغل الفقر لتجنيد الأشخاص الأصغر سنا والأكثر هشاشة. وينطبق هذا بشكل خاص على المواقع التي تغلغل فيها جماعة بوكو حرام وغيرها من الشبكات الإجرامية.

وذكر أثناء المناقشة أن العديد من السكان في مختلف أنحاء العالم اضطروا إلى النزوح هربا من العواصف والجفاف والفيضانات والتصحر، أو لأن سبل كسب عيشهم التقليدية، مثل صيد الأسماك والزراعة، قد تلاشت. ولوحظ أيضا أن الهجرة قد تزيد من احتمال عدم الاستقرار، ولا سيما في السياقات التي تكون فيها الموارد شحيحة.

وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن معالجة مسألة تغير المناخ ليست من اختصاص مجلس الأمن. بينما شدد أعضاء آخرون على أنه من اختصاص المجلس أن ينظر في جميع التهديدات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك تغير المناخ.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

أشار عدة متكلمين إلى مرور سبع سنوات على آخر مرة ناقش فيها المجلس مسألة المناخ والأمن، وإلى أن الوقت قد حان لتكثيف الجهود، بدءاً بتعزيز فهم كيفية تفاعل تغير المناخ مع العوامل المسببة للنزاعات.

ولكن أشار عدد من أعضاء المجلس إلى أن مكافحة تغير المناخ تتطلب تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تعزيز التنسيق وحشد جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منبر الأمم المتحدة الرئيسي للتصدي لظاهرة تغير المناخ (وينبغي أن تعمل كل وكالة وإدارة تابعة للأمم المتحدة ضمن نطاق مسؤوليتها). وجرى الإشارة إلى أنه ينبغي للمجلس أن يعمل على تعزيز ومواءمة تنسيقه وتحليله مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة المكلفة بمعالجة آثار تغير المناخ بشكل عام، ولا سيما على الصعيد القطري.

وبينما كانت عدة توصيات مقدّمة خلال المناقشة متعلقة بالجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ، سيسعى الفرع التالي إلى تلخيص وتجميع الأفكار والتوصيات التي تركز تحديداً على التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

- مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل بحاجة إلى فهم أفضل للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وللتحديات التي تشكلها على السلام والأمن الدوليين.
- ينبغي أن يشجع المجلس على اتخاذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات مبكرة واستباقية بتعزيز قدرتها التحليلية وتحسين تحليلها للنزاعات وآليات الإنذار المبكر. ومن شأن ذلك أن يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب رداً على العلامات المنذرة باحتمال وقوع مخاطر أمنية متصلة بالمناخ.
- لكي تراعي العمليات ذات الصلة مخاطر المناخ مراعاة تامة، يجب تحسين عمليات تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واستراتيجيات إدارتها كما طلب ذلك مجلس الأمن. ويكتسي الحصول على بيانات موثوقة عن المخاطر المتصلة بتغير المناخ أهمية بالغة لتفادي نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.
- يجب أن تحسّن منظومة الأمم المتحدة طريقة الإبلاغ عن هذه المسألة. وينبغي أن تُدرج المعلومات عن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في تقارير الأمين العام المقدّمة إلى المجلس، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، بغية تزويد المجلس بالمعلومات ذات الصلة التي يحتاج إليها للاضطلاع بولايته.
- ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بشكل منتظم في المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في مداولاته المتعلقة بحالات قطرية معينة.
- يجب إنشاء هيكل مؤسسي يعنى بالمسائل المتصلة بالمناخ والأمن في منظومة الأمم المتحدة. وسيسمح ذلك بسد فجوة حرجية داخل منظومة الأمم المتحدة وبضمان زيادة تنسيق الإجراءات المتخذة على كامل نطاق المنظمة. ودعا بعض المتكلمين إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن.

- ينبغي للأمم المتحدة أن تكتفٍ استخدامها للوسائل الدبلوماسية من أجل حل مشاكل ندرة الموارد، بما في ذلك عن طريق "دبلوماسية المناخ" والمبادرات الشبيهة الرامية إلى تهيئة بيئة تقوم على الثقة والتعاون.
- يجب تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم القدرات الوطنية لمعالجة المشاكل الأمنية المتصلة بالمناخ. وهي تشمل التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، إلى جانب الاستثمار في التنمية الريفية والمحلية من أجل تعزيز القدرة على الصمود. وينبغي أن تستفيد هذه الجهود من الخبرات التي اكتسبتها البلدان المتضررة ومن ممارساتها الجيدة.
- يجب تيسير تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود لمواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

الخاتمة

يمثل تغير المناخ واحدا من أخطر التحديات العالمية الراهنة. وقد سلطت المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ١١ تموز/يوليه الضوء على ضرورة أخذ التحديات الأمنية المتصلة بالآثار الضارة لتغير المناخ على محمل الجد وعلى ضرورة تكثيف التعاون الدولي. وبالنسبة لمجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، لا بد من فهم هذه المخاطر والنظر فيها من جميع جوانبها للاضطلاع بمهامه.

ويتطلب الحفاظ على السلام ومعالجة العوامل المحركة للنزاعات وأسبابها الجذرية اتباع نهج متكامل يراعي الترابط بين السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. ويتمشى ذلك مع الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام ونائبة الأمين العام من أجل اتباع أساليب عمل أكثر استباقية وتكاملا. وسيمثل مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في عام ٢٠١٩ محطة حاسمة أيضا لتحرك منظومة الأمم المتحدة تقدما بشأن هذه المسائل. وشددت المناقشة على الحاجة إلى أن يكتنف المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها إجمالا للتصدي لتغير المناخ، ووجهت رسالة واضحة إلى مجلس الأمن وإلى بقية مكونات منظومة الأمم المتحدة تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء القدرات والممارسات اللازمة لمعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ومن أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين لا يمكن تجاهل مخاطر المناخ.